الأمم المتحدة

A/HRC/32/26

الجمعية العامة

Distr.: General
10 May 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والثلاثون
البندان ٢ و٥ من جدول الأعمال
هيئات وآليات حقوق الإنسان

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية والأمين العام

حلقة عمل الخبراء المعقودة لاستعراض ولاية آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١١/٣٠، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعقد حلقة عمل للخبراء على مدى يومين يفتح باب المشاركة فيها أمام الدول والشعوب الأصلية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أجل استعراض ولاية آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية واقتراح توصيات بشأن السبل التي تمكّنها من أن تعزز بقدر أكبر من الفعالية احترام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بوسائل منها تحسين مساعدة الدول الأعضاء على رصد مدى تحقيق غايات الإعلان وتقييم ذلك وتحسينه. وطلب المجلس أيضاً إلى المفوضية أن تعد تقريراً عن حلقة العمل، تضمِّنه المقترحات التي قُدمت فيها، وأن توافي به المجلس في دورته الثانية والثلاثين.

وعملاً بذلك القرار، نظمت المفوضية حلقة عمل مدتها يومان عُقدت في جنيف في ٤ و٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وكان من بين المشاركين دول وشعوب أصلية وجهات أخرى صاحبة مصلحة. ويتضمن هذا التقرير موجزاً للمناقشات التي جرت في حلقة العمل والمقترحات التي قُدمت فيها.

GE.16-07547(A)
1607547

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- أُنشئت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٧ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٦، كهيئة فرعية تابعة للمجلس، بغية تزويد المجلس بالخبرة الفنية المواضيعية في مجال حقوق الشعوب الأصلية بالطريقة والشكل اللذين يطلبهما المجلس. وتركز الخبرة الفنية المواضيعية بصورة رئيسية على الدراسات والمشورة القائمة على البحوث، ويجوز لآلية الخبراء أن تقدّم إلى المجلس مقترحات لينظر فيها ويوافق عليها.

٢- وفي الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، دعت الجمعية مجلس حقوق الإنسان إلى أن يقوم، آخذاً في الاعتبار آراء الشعوب الأصلية، باستعراض ولايات آلياته القائمة، ولا سيما آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، بغية تعديل وتحسين آلية الخبراء لكي يتسنى لها أن تعزز بقدر أكبر من الفعالية احترام الإعلان، بوسائل منها تحسين مساعدة الدول الأعضاء في رصد تحقيق أهداف الإعلان، وتقييم ذلك وتحسينه. (انظر قرار الجمعية العامة ٢/٦٩، الفقرة ٢٨).

٣- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار ١١/٣٠ الذي طلب فيه إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعقد حلقة عمل للخبراء على مدى يومين يُفتح باب المشاركة فيها أمام الدول والشعوب الأصلية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، لا سيما بدعوتها إلى تقديم مساهمات خطية من أجل استعراض ولاية آلية الخبراء (الفقرة ١). وتبعاً لذلك، دعت المفوضية الدول والشعوب الأصلية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى تقديم مساهمات خطية بشأن استعراض ولاية آلية الخبراء وإلى اقتراح توصيات بشأن السُبل التي تمكِّنها من أن تعزز بقدر أكبر من الفعالية احترام الإعلان، بوسائل منها تحسين مساعدة الدول الأعضاء على رصد مدى تحقيق غايات الإعلان وتقييم ذلك وتحسينه، وذلك تمشياً مع الفقرة ٢٨ من قرار الجمعية العامة ٢/٦٩. وطلب المجلس أيضاً إلى المفوضية أن تعد تقريراً عن حلقة العمل، تضمِّنه التوصيات التي قُدمت فيها، وأن توافي به المجلس في دورته الثانية والثلاثين. وقد أُعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب (يتضمن المرفق الأول قائمةً غير حصرية بالمقترحات التي قُدمت في حلقة العمل).

٤- وقد عُقدت حلقة عمل الخبراء في جنيف في ٤ و٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وجمعت معاً زهاء ١٠٠ مشارك، من بينهم دول وشعوب أصلية وجهات أخرى صاحبة مصلحة (انظر المرفق الثاني). ودُعي الخبراء العشرة التالية أسماؤهم المعنيون بحقوق الشعوب الأصلية إلى تقديم عروض خلال حلقة العمل: ألكسي تسيكاريف، رئيس آلية الخبراء؛ وتريسي وير، القيّمة على صندوق آوتياروا الاستئماني للشعوب الأصلية، بنيوزيلندا؛ وألكساندرا زانتاكي، وهي محاضرة في القانون ومديرة بحوث بجامعة برونيل في لندن، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية؛ وفيكتوريا تاولي - كوربوز، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية؛ وميغان ديفيز، رئيسة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية؛ وباتريك ثورنبيري، أستاذ القانون الدولي بجامعة

كيل، بالمملكة المتحدة، والعضو السابق في لجنة القضاء على التمييز العنصري؛ وماتياس آهرين، الأستاذ بكلية القانون، جامعة منطقة القطب الشمالي في النرويج؛ وأوتيليا لوكس دي كوتي، مديرة المنتدى الدولي لنساء الشعوب الأصلية والعضوة السابقة في المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية؛ وألبير باروميه، عضو آلية الخبراء؛ والزعيم ويلتون ليتلتشايلد، الرئيس السابق لآلية الخبراء والعضو الحالي فيها.

٥- وتولى إدارة حلقة العمل جيمس أنايا، أستاذ قانون وسياسات حقوق الإنسان بجامعة أريزونا، في الولايات المتحدة الأمريكية. وتألف برنامج الحلقة من أربع جلسات ركزت على المواضيع التالية: مواطن قوة الولاية الحالية وأوجه قصورها؛ وتعزيز التفاعل مع الولايات الأخرى المعنية تحديداً بالشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل عام؛ واستكشاف مجالات العمل الجديدة؛ ومناقشة طرائق وأساليب عمل آلية الخبراء. واختُتمت حلقة العمل بمناقشة وتعليقات ختامية أدلى بها مدير الحلقة.

٦- وهذا التقرير منظّم وفقاً لبرنامج حلقة العمل، ولذا، فهو مقسمٌ إلى أربعة فروع مواضيعية يركز كل منها على موضوع من المواضيع الأربعة المبينة أعلاه.

٧- وتود المفوضية أن تشكر ممثلي الدول والشعوب الأصلية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة الذين شاركوا في حلقة العمل، وكذلك الخبراء ومدير الحلقة. وعلاوة على ذلك، تود المفوضية أن تشكر جميع مَن قدموا مساهمات خطية قبل انعقاد حلقة العمل (انظر المرفق الثالث). ويمكن الاطلاع على النص الكامل لكل رد على الاستبيان على الصفحة الشبكية التي خصصتها آلية الخبراء لاستعراض ولايتها[(١)].

ثانياً- افتتاح حلقة العمل

٨- شدّدت مديرة شعبة التواصل المواضيعي والإجراءات الخاصة والحق في التنمية بالمفوضية، في ملاحظاتها الافتتاحية، على أهمية عملية استعراض ولاية آلية الخبراء واستخدام الإعلان كمرجع رئيسي لهذه العملية. وأكدت على ضرورة أن يكون الهدف من أي تغيير في ولاية آلية الخبراء هو كفالة تمكين هذه الآلية من تقديم إسهام ملموس في سد الفجوة بين المعايير المكرسة في الإعلان والحالة على أرض الواقع. وأكدت مديرة الشعبة على ضرورة أن يظل تحقيق المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية هو أحد المبادئ التوجيهية لعملية استعراض الولاية وعلى أن باب آلية الخبراء يجب أن يظل مفتوحاً على مصراعيه أمام ممثلي الشعوب الأصلية.

٩- أما السيد أنايا، الذي تولى إدارة حلقة العمل، فقال في ملاحظاته الافتتاحية إن آلية الخبراء أدت دوراً رئيسياً في وضع محتويات الإعلان موضع التنفيذ. وقال أيضاً إن الأمر يستلزم إعادة تقييم آلية الخبراء لكي تعكس التغيرات التي طرأت منذ إنشائها في عام ٢٠٠٧، مضيفاً

(١) انظر الرابط: www.ohchr.org/EN/Issues/IPeoples/EMRIP/Pages/Reviewofthemandate.aspx.

أنه ينبغي أن تُؤخذ في الحسبان التحديات الماثلة والثغرات القائمة والدروس المستفادة. وشجع المشاركين على الدخول في حوار بشأن الكيفية التي يمكن بها لآلية الخبراء أن تعزّز تنفيذ الإعلان.

ثالثاً- مواطن قوة الولاية الحالية وأوجه قصورها

١٠- سلط عدد من المشاركين الضوء على أحد مواطن قوة الولاية الحالية، ألا وهو المكانة الفريدة التي تتبوأها آلية الخبراء بوصفها الهيئة الاستشارية المواضيعية الوحيدة التابعة لمجلس حقوق الإنسان والمكلفة بإسداء المشورة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وأكدوا أيضاً على أن بإمكان الشعوب الأصلية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة الوصول إلى آلية الخبراء والمشاركة في دوراتها السنوية، وعلى أن هذه المشاركة تيسرها، في جملة أمور، قواعد الاعتماد المرنة والدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين. وأعتُبرت الدورات السنوية فرصة هامة للحوار بين الشعوب الأصلية والدول. ورأى عدد من المشاركين أن مشورة الخبراء التي تسديها آلية الخبراء لها قيمة خاصة، مشيرين إلى أن الدراسات التي أجرتها آلية الخبراء تتضمن استنتاجات محددة بشأن محتوى المعايير الدولية، بما فيها الإعلان، واقتراحات من أجل تنفيذ تلك المعايير.

١١- وسلط بعض المشاركين الضوء على النهج المتعدد الجنسيات المتبع في الدراسات المواضيعية والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية. وقال بعض المشاركين إن تلك الدراسات ساعدت على توضيح نطاق الإعلان ومحتواه وأثرت تأثيراً إيجابياً في أعمال مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بالشعوب الأصلية. وأشاروا إلى أن تلك الدراسات تتيح الفرصة للإبلاغ عن كيفية فهم الشعوب الأصلية لشتى المفاهيم المتصلة بحقوقهم ولتسجيل الكيفية التي تدعم بها صكوك القانون الدولي الأخرى أحكام الإعلان، الأمر الذي يعزز بدوره تفسير الإعلان وتنفيذه تنفيذاً صحيحاً.

١٢- وفيما يتعلق بأوجه قصور آلية الخبراء، دفع عدد من المشاركين بأن ولاية آلية الخبراء ليست بمثل قوة ولايتي آليتي الأمم المتحدة الأخريين المعنيتين بالشعوب الأصلية وبأنه توجد حاجة واضحة إلى تعزيزها. وأشير أيضاً إلى أن الدورات السنوية للآلية تجتذب عدداً أقل من المشاركين بالمقارنة مع دورات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وإلى أن ثمة حاجة إلى زيادة إسهامات الدول في الاستبيانات والدراسات السنوية.

١٣- وذكر بعض المشاركين أن التركيز على الدراسات المواضيعية ليس كافياً، وأنه يتعين على آلية الخبراء أن تزيد تركيزها على إعمال الحقوق، بما في ذلك الإعلان، على الصعيد القطري. وذُكر أيضاً أن ولاية آلية الخبراء لا تتضمن إشارة واضحة إلى الإعلان. وقال بعض المندوبين إن نطاق التركيز على تيسير الحوار بين الدول والشعوب الأصلية محدود جداً في العمل الحالي لآلية

الخبراء، فيما عدا ما يحدث في دورات آلية الخبراء ومجلس حقوق الإنسان. وأُعرب عن القلق من قلة التنسيق بين آلية الخبراء وغيرها من آليات الأمم المتحدة.

١٤- وأعرب أحد المشاركين عن القلق من عدم تمكّن آلية الخبراء، في إطار ولايتها الحالية، من التصدي للحالات الخطيرة التي تواجهه الشعوب الأصلية، بما فيها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفيما يتصل بالدراسات المواضيعية، قال عدد من المشاركين إن من الصعب تحديد تأثير هذه الدراسات على الصعيد القطري نظراً إلى عدم وجود دراسات متابعة. وسلط عدد من ممثلي الدول والشعوب الأصلية الضوء على اختيار مجلس حقوق الإنسان، وليس آلية الخبراء، لمواضيع تلك الدراسات بوصفه أحد القيود التي تحد من ولاية آلية الخبراء.

١٥- وأشار كثير من ممثلي الدول والشعوب الأصلية وعدد من أعضاء آلية الخبراء إلى أن آلية الخبراء تفتقر إلى الموارد المالية والبشرية وإلى أنها لا تتمتع إلا بدعم محدود من موظفي السكرتارية. ومما ذُكر أيضاً عدم وجود التمويل اللازم لعقد اجتماعات في فترة ما بين الدورات، وللمشاركة في الاجتماعات والعمليات الدولية ذات الصلة بشأن مسائل مثل تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة، ولترجمة مشاريع الدراسات إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة حتى يتسنى لآلية الخبراء النظر فيها في دوراتها.

رابعاً- تعزيز التفاعل مع الولايات المعنية تحديداً بالشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل عام

١٦- أكد عدد من ممثلي الدول والشعوب الأصلية على أهمية التفاعل بين الولايات الثلاث المعنية بالشعوب الأصلية، أي آلية الخبراء والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. وجرى التأكيد على أن التنسيق جارٍ بالفعل بين هذه الولايات، ولكن وُجهت أيضاً عدة نداءات لزيادة التعاون تجنباً للازدواج الذي لا داعي له في العمل المواضيعي وغيره من الأعمال وتحقيقاً لأقصى زيادة في التأثير الذي ستحدثه تلك الولايات مجتمعة. وأعرب أحد المندوبين عن تفهمه لوجود حد معين من التداخل بين الآليات الثلاث، مؤكداً في الوقت ذاته على أهمية التكامل بينها. وأكد عدد من المشاركين على أن المستوى الحالي للتداخل بين الولايات الثلاث ضئيل للغاية وأنه قد يكون أمراً إيجابياً في الظروف المناسبة بالنظر إلى خطورة حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية.

١٧- وقدم المشاركون اقتراحات محددة بشأن طرق تعزيز التنسيق منها، على سبيل المثال، إصدار بيانات مشتركة وتنسيق الدراسات والتعاون من خلال خطة عمل متعددة السنوات. وسُلط الضوء على أهمية التعاون مع المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ولكن أشير أيضاً إلى أن مسألة حقوق الإنسان ليست إلا واحدة من المسائل المواضيعية الست التي كلف المنتدى الدائم بتناولها.

١٨- وكانت العلاقة بين المقررة الخاص وآلية الخبراء موضوع نقاش كثير. وأكّدت المقررة الخاصة على ما يواجه الشعوب الأصلية من تحديات كثيرة في مجال حقوق الإنسان، وشدّدت على أنها تعاني من وطأة الحالة المزرية التي تواجه هذه الشعوب ومن كثرة الطلبات التي تلقتها. واقترحت توسيع نطاق ولاية آلية الخبراء لتشمل حالات قطرية محددة، وشجعت آلية الخبراء على استحداث قاعدة بيانات تتضمن التوصيات المتعلقة بالشعوب الأصلية الصادرة عن آليات الأمم المتحدة الأخرى (مثل الإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات).

١٩- وأيد عدد من ممثلي الدول والشعوب الأصلية فكرة تعزيز التعاون بين آلية الخبراء والمقررة الخاصة. واقترح ممثل إحدى الدول استحداث نظام للإحالة حتى يتسنى لكل آلية من الآليتين إحالة مسائل محددة إلى الآلية الأخرى، ولا سيما فيما يخص الحالات العاجلة، ومتابعة مدى إنجاز غايات الإعلان والإبلاغ عن هذا الإنجاز. وقد حظي هذا المقترح بتأييد عدد من ممثلي الدول والشعوب الأصلية. واقترح أحد المشاركين إضفاء الطابع الرسمي على التنسيق مع المقررة الخاصة قبل زياراتها القطرية، واقترحت المقررة الخاصة أن تؤدي آلية الخبراء دوراً في متابعة التوصيات.

٢٠- واقترح ممثل إحدى الدول دمج ولايتي المقررة الخاصة وآلية الخبراء معاً تعزيزاً لدور هذه الهيئة وارتقاءً به وتجنباً للازدواج في العمل. وتضمن المقترح توسيع ولاية آلية الخبراء لكي يمكنها مساعدة الدول في التعامل مع الحالات القطرية وإسداء مشورة الخبراء، وتعيين المقررة الخاصة رئيسةً لآلية الخبراء. واتفق عدد من المشاركين على الهدف العام المتمثل في تعزيز تأثير آلية الخبراء ومكانتها، ولكنهم لم يتفقوا على أن دمج الولايتين سيكون هو طريقة بلوغ ذلك الهدف. وأُعرب على وجه الخصوص عن القلق من احتمال أن تؤدي عملية دمج الولايتين إلى تضييق نطاق عمل آلية الخبراء والمقررة الخاصة وولايتيهما الحاليتين. واقترح أحد المشاركين بحث سبل أخرى لتعزيز الروابط المؤسسية بين الولايتين، بما فيها إمكانية منح المقررة الخاصة مقعداً في آلية الخبراء.

٢١- واقترح أحد المشاركين توسيع نطاق التفاعل ليشمل المكلفين الآخرين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة العاملين في مجال حماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية، بمن فيهم المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، والمقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء، والمقررة الخاصة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، والمقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً.

٢٢- وقُدم عدد من المقترحات لتعزيز التفاعل مع الآليات الأخرى التابعة لمجلس حقوق الإنسان، بما فيها الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من

مؤسسات الأعمال، وهو ما أكّد عليه عدد من ممثلي الدول والشعوب الأصلية. واقترح أحد المندوبين إقامة صلات أوثق مع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بوضع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية. وشملت الاقتراحات الأخرى تعزيز التفاعل مع رئيس المجلس ومكتب المجلس، من خلال عقد اجتماعات سنوية، وكذلك مع المجموعات الإقليمية في المجلس، والمشاركة في الاجتماع السنوي للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٢٣- ومن بين المقترحات المتعلقة بكيفية تعزيز التفاعل مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عموماً، أشار عدد من ممثلي الدول والشعوب الأصلية إلى الدور الذي تؤديه آلية الخبراء في متابعة مجموعة مختارة من التوصيات الصادرة عن نظام حقوق الإنسان، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات.

٢٤- ودعا عدد من ممثلي الدول والشعوب الأصلية إلى أن تعزز آلية الخبراء تفاعلها مع غيرها من الآليات والمنظمات، بما فيها الوكالات المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والآليات المعينة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي. واقترح أحد المندوبين تعزيز التفاعل مع العمليات المتعددة الأطراف، بما فيها العمليات المتعلقة بسياسات الضمانات التي وضعها البنك الدولي وأهداف التنمية المستدامة.

٢٥- وأشار أحد المشاركين إلى إضفاء طابع مؤسسي على الاجتماعات المعقودة مع وكيل الأمين العام الذي عينه الأمين العام ليكون هو المسؤول الكبير في منظومة الأمم المتحدة الذي يتولّى تنسيق إجراءات متابعة نتائج المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية. ودعا أيضاً إلى مشاركة آلية الخبراء مشاركةً دائمة في أعمال فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، واقترح تقديم تقارير إلى الجمعية العامة كل سنتين. وحذر أحد المندوبين من إضفاء طابع رسمي على المشاركة في الآليات والأفرقة العاملة الأخرى والتفاعل معها.

خامساً- استكشاف مجالات العمل الجديدة

٢٦- دعا عدد من ممثلي الدول والشعوب الأصلية إلى جعل ولاية آلية الخبراء أقوى وأوضح بحيث تشير صراحة إلى أن الإعلان هو الإطار المعياري الموجِّه لها. وقال أحد المشاركين إن آلية الخبراء يمكن أن تركز على تفسير أحكام محددة من الإعلان وعلى تيسير تنفيذها، ودعا إلى أن تكون الولاية مرنة وغير مفرطة في التقييد.

٢٧- وقال بعض المشاركين إن المهام الأساسية لآلية الخبراء ينبغي أن تتمثل في الاضطلاع بمهمتها الإشرافية، والقيام بالمتابعة لسد الفجوة في تنفيذ الإعلان، ومساعدة الدول في تنفيذ الإعلان، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف الشعوب الأصلية. وحذر

مشاركان من مغبة إنهاك قدرات آلية الخبراء ودعَوَا الآلية إلى التركيز على ولايتها ومهامها الأساسية.

٢٨- وأهاب المشاركون بالدول أن تقدم مزيداً من الدعم إلى آلية الخبراء، وأكّدوا على أهمية حضور الدول للدورة السنوية. وقال أحد المندوبين إن بالإمكان تحسين آلية الخبراء دون تغيير ولايتها، وذلك بوسائل منها تعزيز مشاركة الدول مثلاً.

٢٩- ومن أجل تعزيز تنفيذ الإعلان، أُشير أيضاً إلى أنه ينبغي أن يكون أعضاء آلية الخبراء قادرين على إصدار تفسيرات ذا حجية لأحكام الإعلان، بما في ذلك في التقارير السنوية العامة. وقال أحد المندوبين إنه ينبغي أن تكون آلية الخبراء قادرة على تقديم توصيات وإصدار تعليقات عامة بشأن الإعلان وجمع معلومات من جميع المصادر، بما فيها هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وقال مندوب آخر إنه ينبغي أن تتعاون آلية الخبراء مع الدول والشعوب الأصلية على الصعيد القطري وأن تقدم توصيات ومشورة محددة الهدف بشأن الحالات المثيرة للقلق فعلاً بدون أن تضطلع بمهام مماثلة لمهام هيئات المعاهدات.

٣٠- وقال بعض المشاركين إنه ينبغي أن تكون آلية الخبراء قادرة على تقديم توصيات جوهرية. وأكد أحد المشاركين أن آلية الخبراء ينبغي ألا يكون لها نفس صلاحيات آليات التظلم أو المحاكم. وسأل مشارك آخر عما إذا كان بإمكان آلية الخبراء أن تعد مشاريع قرارات يمكن عرضها على مجلس حقوق الإنسان لكي ينظر فيها.

٣١- ودعا عدد من ممثلي الدول والشعوب الأصلية إلى منح آلية الخبراء قدراً أكبر من الاستقلال عن مجلس حقوق الإنسان ومن الحرية في إدارة شؤونها بنفسها، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد الأولويات واختيار مواضيع دراساتها وبحوثها. وقال أحد المندوبين إن المجلس ينبغي أن يظل مسموحاً له بأن يلتمس المشورة من آلية الخبراء.

٣٢- وأعرب عدد من ممثلي الدول عن دعمهم لما تجريه آلية الخبراء من دراسات مواضيعية وما تسديه من مشورة خبراء. وأكّد مندوبان على ضرورة زيادة اتساق تلك الدراسات مع الإعلان، وذلك مثلاً بالتركيز على كيفية تنفيذ مواد معينة من الإعلان. وشجع عدد من ممثلي الدول آلية الخبراء على إيلاء اهتمام أكبر لقيام الدول بجمع الممارسات الفضلى والدروس المستفادة وبنشرها. وقال أحد المشاركين إن تلك الدراسات يمكن أن تشكل الأساس الذي تقوم عليه عمليات إصدار تفسيرات للإعلان. ولم يتفق جميع المشاركين على ضرورة متابعة الدراسات المواضيعية في المستقبل، واقترح أحد المشاركين الحد من هذه الدراسات بل حتى وقف إعدادها مشيراً إلى محدودية تأثيرها على الصعيد القطري وآخذاً في اعتباره احتمال ازدياد عبء العمل الملقى على عاتق آلية الخبراء نتيجةً لاستعراض ولايتها.

٣٣- وتحدث العديد من المشاركين عن أهمية متابعة الدراسات وإسداء المشورة المتخصصة بوسائل شتى، منها توفير دعم محدد للبلدان والتواصل مع السلطات الوطنية ذات الصلة.

٣٤- واقترح عدد من المشاركين إعداد استعراض أو تقرير عالمي سنوي عن حالة الشعوب الأصلية وتحديد الممارسات الجيدة وتنفيذ استراتيجيات لبلوغ غايات الإعلان، وذلك باستخدام التبرعات الواردة من الدول. ودعا بعض المندوبين إلى تضمين هذا التقرير العالمي المحتمل فرعاً بشأن الممارسات الفضلى والتركيز فيه على السياقات المتعددة الأقطار.

٣٥- واقترح أحد المشاركين إعداد تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ حقوق معينة، بدلاً من إعداد تقرير عالمي عن حالة الشعوب الأصلية بالنظر إلى أن بعض منظمات المجتمع المدني يصدر أصلاً تقارير من هذا القبيل. ودعا أحد المندوبين إلى إعداد تقارير استشارية موجهة إلى الدول المهتمة، بينما أكّد مندوبان آخران على أهمية إعداد تقارير عن تنفيذ الإعلان على الصعيدين الوطني والإقليمي إلى جانب إعداد التقارير القطرية.

٣٦- ودعا عدد من ممثلي الدول والشعوب الأصلية إلى تمكين آلية الخبراء من تيسير الحوار بين الدول والشعوب الأصلية. وقال أحد المشاركين إن أياً من الآليات الثلاث ليس لديها صراحةً ولاية تيسير الحوار على الصعيد القطري، وأشار إلى أن هذا الحوار يمكن أن يكون بمثابة أداة لبث روح الإعلان ومعايير حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة في الأطر القانونية والسياساتية المعمول بها على الصعيد القطري. وقال مشارك آخر إنه ينبغي أن يكون لآلية الخبراء دور في المناقشات المباشرة بين الدول والشعوب الأصلية، ولا سيما بشأن المسائل المتعلقة بتأثير الصناعات الاستخراجية، والعنف ضد نساء الشعوب الأصلية، والصحة، والحقوق الثقافية، وتنفيذ المعاهدات والاتفاقات، والمسائل المتعلقة بالحقوق في الأراضي والموارد. ودعا أحد المندوبين إلى استمرار الحوار بين الدول والشعوب الأصلية أثناء دورات آلية الخبراء.

٣٧- ونوقشت أيضاً مسألة التفاعل بين الدول وآلية الخبراء. ورأى عدد من ممثلي الدول وجود دور لآلية الخبراء في إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية وغيرها من أشكال الدعم إلى الدول، بناء على طلبها، بما في ذلك فيما يتصل بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجهات الأخرى المكلفة بولايات تتعلق تحديداً بالشعوب الأصلية وعن نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعن طريق مساعدة الدول على تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات. واقترح أحد المشاركين توعية موظفي البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك بحقوق الشعوب الأصلية.

٣٨- ودعا عدد من المشاركين إلى تمكين آلية الخبراء من تناول حالات قطرية محددة، بسبل منها التفاعل مع الوزارات المعنية بحقوق الشعوب الأصلية على الصعيد القطري ومع المؤسسات الوطنية والإقليمية لحقوق الإنسان والهيئات المتخصصة. وأشار أحد المشاركين إلى أن آلية الخبراء يمكن أن تقوم بالتوعية بالإعلان وبالترويج له على الصعيد القطري، بالتعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باعتبارها من شركائها الرئيسيين، وذلك لسد نقص القدرات في مجال

حقوق الشعوب الأصلية. واقترَح أيضاً تضمين جدول أعمال دورات آلية الخبراء بنداً دائماً يتعلق بالحوار مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٣٩- واقترح مشاركان عقد منتديات إقليمية بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بمشاركة أعضاء آلية الخبراء كأشخاص مرجعيين في برامج التدريب وبناء القدرات المشتركة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إدماج الإعلان تدريجياً في الآليات الإقليمية المختصة المعنية بحقوق الإنسان. واقترح أحد المشاركين تعيين منسقين إقليميين في إطار آلية الخبراء ضماناً لتحسين إعمال حقوق الشعوب الأصلية على الصعيد الإقليمي.

٤٠- وشُجعت آلية الخبراء أيضاً على تقديم المساعدة والدعم التقنيين إلى الشعوب الأصلية لتمكينها من اللجوء على نحو فعال إلى آليات حقوق الإنسان، بمن فيها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات وآلية الاستعراض الدوري الشامل، عن طريق التفاعل مع أعضاء البرلمانات الوطنية المنتمين إلى الشعوب الأصلية وعن طريق تدريب أفراد تلك الشعوب لتوعيتهم بحقوقهم. وشُجعت آلية الخبراء أيضاً على تقديم الدعم التقني إلى القطاع الخاص.

٤١- ونُظمت مناقشة بشأن ما إذا كان ينبغي تمكين آلية الخبراء من إجراء زيارات قطرية. وأكّد أحد المندوبين على أهمية أن تكون آلية الخبراء قادرة على القيام بذلك، ولا سيما في حال إنشاء نظام الإحالة المشترك مع المقررة الخاصة، بينما شدد آخرون على أن أفضل من يقوم بالزيارات القطرية هو المقررة الخاصة وعلى أن من الممكن تقديم المساعدة التقنية إلى البلد وتيسير الحوار معه بدون زيارته. وقال أحد المشاركين إنه لا ينبغي زيارة بلد من البلدان إلا استجابة لطلبه، بينما قال مشاركون آخرون إن الزيارات القطرية التي ستجريها آلية الخبراء ستختلف عما تجريه المقررة الخاصة، واقترحوا استخدام مصطلح "الأنشطة المتعلقة ببلدان محددة". وقالوا أيضاً إنه يكون من الصعب تيسير الحوار وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية وجمع الممارسات الفضلى انطلاقاً من جنيف فقط.

٤٢- وشجع عدد من المشاركين آلية الخبراء على النظر في مسائل محددة، منها إمكانية إنشاء فريق عامل معني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من أفراد الشعوب الأصلية، مع التركيز على الشعوب الأصلية التي قسمتها الحدود وعلى قطاع الأعمال وحقوق الإنسان وتيسير الحوار بين الدول والشعوب الأصلية بشأن مسألة إعادة الممتلكات الطقوسية إلى أوطانها على الصعيد الدولي.

سادساً- مناقشة طرائق وأساليب عمل آلية الخبراء

٤٣- ناقش المشاركون طرائق وأساليب عمل آلية الخبراء، فضلاً عن تشكيلة عضويتها. وقال عدد من ممثلي الدول أن من المهم أن يكون خبراء الآلية مستقلين. وقال أحد المندوبين إن

مؤهلات هؤلاء الخبراء ينبغي أن تتوقف على الولاية الجديدة للآلية، بينما أكّد عدد من ممثلي الدول والشعوب الأصلية على ضرورة أن يكون لدى الخبراء معرفة بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، وكذلك بالنظم القانونية التقليدية للشعوب الأصلية.

٤٤- وقال أحد المندوبين إنه ليس من الضروري أن يكون لدى الخبراء خلفية معرفية بالشعوب الأصلية ما داموا يتمتعون بالخبرة الفنية المطلوبة، بينما تحدث أحد المشاركين عن أهمية وجود خبراء منحدرين من الشعوب الأصلية وتحقيق التوازن بين الجنسين. وذكر عدد من ممثلي الدول أيضاً أهمية كفالة التمثيل الجغرافي العادل بين خبراء الآلية. وقال أحد المشاركين إنه ينبغي أن تُحدد في ولاية آلية الخبراء المؤهلات المطلوب توافرها في الخبراء.

٤٥- وقال عدد من ممثلي الدول إن مؤهلات خبراء آلية الخبراء واختصاصهم أهم من عدد الخبراء. وأيد مندوبان فكرة أن تتألف عضوية آلية الخبراء من سبعة أعضاء، أي: عضو من كل منطقة من المناطق الاجتماعية – الثقافية السبع للشعوب الأصلية في العالم، من أجل تمثيل شعوب العالم الأصلية تمثيلاً واسع النطاق[٢]، بينما أعرب أحد المندوبين عن تحفظه على زيادة العدد الحالي لأعضاء الآلية. وأعرب أحد المندوبين عن رضاه عن العدد الحالي لأعضاء آلية الخبراء، بينما اقترح أحد المشاركين زيادة عدد الخبراء مع مراعاة عدد أفراد الشعوب الأصلية في كل منطقة.

٤٦- ودعا مشاركان إلى جعل عملية ترشيح الخبراء واختيارهم أكثر شفافية، بينما اقترح مشارك آخر قيام الدول والشعوب الأصلية معاً بترشيح أعضاء آلية الخبراء.

٤٧- وقال عدد من المشاركين إنه ينبغي أن يحدد الخبراء أساليب عملهم هم، مع ضمان اتساق هذه الأساليب مع أي تغيرات تُجرى في ولاية آلية الخبراء. وشدد أحد المشاركين على ضرورة ألا تعتمد آلية الخبراء أسلوب عمل مماثلاً لإجراء تقديم الشكاوى. واقتُرح أن تشمل دورات آلية الخبراء جلسات عامة وجلسات خاصة على السواء، واقترح أحد أعضاء آلية الخبراء أن تركز الجلسات الخاصة على الحوار مع الدول[٣]. وحبّذ أحد المشاركين الإبقاء على الجلسات المفتوحة لأنها تتيح للشعوب الأصلية والدول فرصة التفاعل المباشر فيما بينها.

---

(٢) تُرشح منظمات الشعوب الأصلية أعضاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية ويعينهم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويمثّل هؤلاء الأعضاء سبع مناطق اجتماعية – ثقافية حُدد أنها تمثّل الشعوب الأصلية في العالم تمثيلاً واسعاً. وهذه المناطق هي :أفريقيا؛ وآسيا؛ وأمريكا الوسطى والجنوبية والكاريبي؛ ومنطقة القطب الشمالي؛ وأوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد الروسي ووسط آسيا وما وراء القوقاز؛ وأمريكا الشمالية؛ والمحيط الهادئ. ويوجد مقعد إضافي واحد تتناوب على شغله المناطق الثلاث الأولى من القائمة الواردة أعلاه.

(٣) تتمثل الممارسة التي تتبعها آلية الخبراء حالياً في تخصيص جلسة مغلقة واحدة أو جلستين مغلقتين مدة كل منها نصف يوم خلال دورتها السنوية من أجل وضع تقاريرها ومقترحاتها في صيغتها النهائية قبل عرضها على مجلس حقوق الإنسان.

٤٨- وقال أحد المشاركين إن عدد أيام عمل آلية الخبراء ينبغي أن يستند إلى عبء العمل الملقى على عاتقها وإلى نطاق ولايتها في نهاية المطاف. ورأى أحد المندوبين أن عدد أيام العمل الحالية كافٍ، بينما دعا مندوب آخر إلى إعادة النظر في هذه المسألة. وقال أحد المشاركين إن توثيق التفاعل بين آلية الخبراء والمقررة الخاصة سيستتبع زيادة أيام العمل. وأشار مشارك آخر إلى إمكانية تحديد ثلاثة أسابيع عمل في السنة يُخصَّص منها أسبوع للدورة العلنية، وآخر للجلسات المغلقة، وثالث للاجتماعات المعقودة في فترة ما بين الدورات.

٤٩- وأشار المشاركون أيضاً إلى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأكّد عدد من المشاركين على أهمية بث أعمال الدورة السنوية لآلية الخبراء بثاً شبكياً لتيسير إمكانية مشاهدتها والاطلاع عليها لمن لا يستطيع حضورها من أفراد الشعوب الأصلية، بينما قال أحد المشاركين إن بعض الشعوب الأصلية ما زالت تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى الإنترنت. وأُشير إلى التداول بالفيديو باعتباره طريقة تتيح لأعضاء آلية الخبراء أن يظلوا على اتصال في فترة ما بين الدورات[٤]. وقال أحد المشاركين إن من الأفضل الالتقاء وجهاً لوجه عند إعداد الدراسات، بينما شجع مشارك آخر على الاستفادة على نحو أفضل من الموقع الشبكي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ومن الاستعراضات العامة القُطرية المتاحة عليه.

٥٠- وأشار معظم ممثلي الدول والشعوب الأصلية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى مسألة الموارد المالية والبشرية المرصودة لآلية الخبراء. ودعا عدد من ممثلي الدول والشعوب الأصلية إلى زيادة التمويل المرصود للآلية الخبراء، بما فيه الدعم بأعمال السكرتارية. وقال عدد من ممثلي الدول والشعوب الأصلية إن مسألة الموارد ينبغي ألا تمنع من تقديم اقتراحات لإجراء استعراض لآلية الخبراء.

٥١- ودعا عدد من ممثلي الدول والشعوب الأصلية إلى ضمان أن يظل باب حضور دورات آلية الخبراء مفتوحاً أمام الشعوب الأصلية، كما دعا أحد المندوبين إلى أن تواصل الشعوب الأصلية مشاركتها في تطوير طرائق عمل آلية الخبراء. وشجع عدد من المشاركين الدول على المساهمة في صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين، بما في ذلك الدول التي لم تفعل ذلك بعد. وأشار أحد ممثلي الشعوب الأصلية إلى أهمية وجود زملاء من الشعوب الأصلية في مفوضية حقوق الإنسان لكي يساعدوا في إنجاز الأعمال التحضيرية للدورة السنوية لآلية الخبراء.

٥٢- ودعا مشاركان إلى منح ممثلي الشعوب الأصلية، الذين يمثلون أمماً وشعوباً لا المجتمع المدني، مركزاً خاصاً يكفل احترام تلك الشعوب والاعتراف بها.

(٤) يعقد أعضاء آلية الخبراء حالياً اجتماعات شهرية عبر الفيديو.

سابعاً- الجلسة الختامية

٥٣- أحاط عدد من المشاركين علماً بالطابع البناء للحوار الذي دار أثناء حلقة العمل التي دامت يومين، وأشاروا إلى مسائل محددة حظيت بتأييد واسع النطاق، منها: الحاجة إلى توسيع نطاق ولاية آلية الخبراء بما يمكنها من إشراك الدول والشعوب الأصلية إشراكاً أفضل في النهوض بتنفيذ الإعلان، بسبل منها تناول حالات قطرية محددة بطريقة ما، والحاجة إلى ضمان توفير موارد مالية كافية لآلية الخبراء.

٥٤- وقال مدير المناقشة، في ملاحظاته الختامية، إن الدول الأعضاء قد ضمت صوتها، منذ اعتماد الإعلان، إلى صوت الشعوب الأصلية في الإعراب عن التزامها بمبادئ الإعلان. غير أنه أكّد على أن الإعلان ما زال أمراً مثالياً ومطمحاً نظراً إلى الهوة الفاصلة بين المبادئ المنصوص عليها فيه والحالة القائمة على أرض الواقع. وعلى نحو ما أعرب عنه كثير من المشاركين، أشار مدير الحلقة إلى وجود اتفاق عام على أن النظام الحالي لحماية الحقوق ليس قوياً بما فيه الكفاية لضمان تنفيذ الإعلان تنفيذاً كاملاً وعالمياً وأن تعزيز ولاية آلية الخبراء ليس إلا نقطة البداية.

المرفق الأول

قائمة غير حصرية بالمقترحات التي قُدمت في حلقة العمل

- أن تستند ولاية آلية الخبراء استناداً صريحاً إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي ينبغي أن يكون أيضاً هو الإطار المعياري للآلية؛
- أن تكون لدى آلية الخبراء أيضاً ولاية تسمح لها بمساعدة الدول على تنفيذ الإعلان؛
- أن تكون آلية الخبراء قادرة على إصدار تفسيرات ذات حجية لأحكام الإعلان؛
- أن تجمع آلية الخبراء المعلومات من جميع المصادر، بما فيها هيئات المعاهدات وآلية الاستعراض الدوري الشامل والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية؛
- أن تُمنح آلية الخبراء قدراً أكبر من الاستقلال عن مجلس حقوق الإنسان ومن الحرية في إدارة شؤونها بنفسها، بما في ذلك في اختيار مواضيع دراساتها؛
- أن تكون الدراسات التي تجريها آلية الخبراء مرتبطة بمواد محددة من الإعلان؛
- أن تولي آلية الخبراء اهتماماً أكبر لقيام الدول بجمع الممارسات الفضلى والدروس المستفادة وبنشرها؛
- أن تتابع آلية الخبراء تنفيذ نتائج دراساتها والمشورة التي يسديها خبراؤها بمختلف الوسائل؛
- أن تعد آلية الخبراء تقريراً عالمياً سنوياً عن التطورات المتعلقة بتنفيذ الإعلان؛
- أن تضطلع آلية الخبراء بدور أكبر في تيسير الحوار بين الدول والشعوب الأصلية؛
- أن تسدي آلية الخبراء المشورة وأن تقدم المساعدة التقنية إلى الدول بناء على طلبها، بما في ذلك فيما يتصل بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الأخرى المكلفة بولايات تتعلق تحديداً بالشعوب الأصلية وعن نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛
- أن تكون آلية الخبراء قادرة على تناول حالات قُطرية محددة؛
- أن تقدِّم آلية الخبراء المساعدة التقنية إلى الشعوب الأصلية والقطاع الخاص؛

- أن يجري تعزيز التعاون والتفاعل بين آلية الخبراء والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية والمكلفين الآخرين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة العاملين في مجال حماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية. وتتراوح المقترحات المقدمة في هذا الصدد بين استحداث نظام إحالة بين المقررة الخاصة وآلية الخبراء ودمج ولايتي آلية الخبراء والمقررة الخاصة معاً؛

- أن يجري تعزيز التعاون والتفاعل بين آلية الخبراء والآليات الأخرى التابعة لمجلس حقوق الإنسان، بما فيها الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال ورئيس ومكتب المجلس؛

- أن يجري تعزيز التعاون والتفاعل بين آلية الخبراء ونظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عموماً، بما فيه هيئات المعاهدات وآلية الاستعراض الدوري الشامل؛

- أن يجري تعزيز التعاون والتفاعل بين آلية الخبراء والوكالات المتخصصة والآليات والمنظمات وكذلك العمليات المتعددة الأطراف العاملة خارج نطاق نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

- أن يتمتع أعضاء آلية الخبراء بالاستقلال وأن تتوافر لديهم المؤهلات التي تعكس الولاية الجديدة. وأن يوجد توازن بين الجنسين وتمثيل جغرافي عادل؛

- أن يحدَّد عدد خبراء آلية الخبراء بما يكفل أداء الآلية لعملها بكفاءة، مع إمكانية تعيين خبير من كل منطقة من المناطق الاجتماعية – الثقافية السبع للشعوب الأصلية؛

- أن يقرر الخبراء أساليب عملهم بأنفسهم، مع ضمان اتساق هذه الأساليب مع أي تغيرات تُجرى على ولاية آلية الخبراء؛

- أن تستخدم آلية الخبراء تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما فيها البث الشبكي على الإنترنت؛

- أن يُرصد مزيد من التمويل لآلية الخبراء، بما في ذلك الدعم بأعمال السكرتارية؛

- أن يُكفل الاستمرار في إتاحة إمكانية وصول الشعوب الأصلية إلى دورات آلية الخبراء؛

- أن تنظر الدول في المساهمة في صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين.

المرفق الثاني

قائمة المشاركين

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الممثَّلة بمراقبين

الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإكوادور، وألمانيا، وإندونيسيا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، والجزائر، والجمهورية التشيكية، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، والسويد، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفنلندا، وكندا، ولاتفيا، والمكسيك، وناميبيا، والنرويج، ونيكاراغوا، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

الجهات المكلفة بولايات والآليات والهيئات والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة والممثَّلة بمراقبين

لجنة القضاء على التمييز العنصري، وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين.

المنظمات الحكومية الدولية الممثَّلة بمراقبين

الاتحاد الأوروبي.

المدعوون من الخبراء بقضايا الشعوب الأصلية

جيمس أنايا، أستاذ قانون وسياسات حقوق الإنسان بجامعة أريزونا، بالولايات المتحدة؛ وألكسي تسيكاريف، رئيس آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية؛ وتريسي وير، القيّمة على صندوق آوتياروا الاستئماني للشعوب الأصلية، بنيوزيلندا؛ وألكساندرا زانتاكي، وهي محاضرة في القانون ومديرة البحوث بجامعة برونيل لندن، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية؛ وفيكتوريا تاولي – كوربوز، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية؛ وميغان ديفيس، رئيسة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية؛ وباتريك ثورنبيري، أستاذ القانون الدولي بجامعة كيل، بالمملكة المتحدة، والعضو السابق في لجنة القضاء على التمييز العنصري؛ وماتياس آهرين، الأستاذ بكلية القانون، بجامعة منطقة القطب الشمالي في النرويج؛ وأوتيليا لوكس دي كوتي، مديرة المنتدى الدولي لنساء الشعوب الأصلية والعضوة السابقة في المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية؛ وألبير باروميه، عضو آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية؛ والزعيم ويلتون ليتلتشايلد، الرئيس السابق لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية والعضو الحالي فيها.

المؤسسات الممثَّلة بأكاديميين وخبراء بقضايا الشعوب الأصلية

جامعة كولومبيا، وجامعة أريزونا، وجامعة مانيتوبا، وجامعة جنوب أستراليا.

الأمم والشعوب الأصلية ومنظماتها والمنظمات غير الحكومية

ائتلاف حقوق السكان الأصليين؛ والوكالة الدولية للصحافة المتعلقة بالشعوب الأصلية؛ وحلف الشعوب الأصلية في آسيا؛ وجمعية الأرمن في أرمينيا الغربية؛ وجمعية الأمم الأولى؛ ورابطة عموم أفريقيا؛ ومركز دعم شعوب الشمال الأصلية؛ ومركز زاغروس لحقوق الإنسان؛ ورابطة مواطني أمة بوتاواتومي؛ واللجنة القانونية للتنمية الذاتية لشعوب الأنديز الأصلية؛ واللجنة الأفريقية للمروجين لتوفير الرعاية الصحية وإعمال حقوق الإنسان؛ والمجلس الهندي لأمريكا الجنوبية؛ والمجلس الإقليمي للشعوب الأصلية في توليما؛ ورابطة ثقافة التضامن بين الشعوب الأصلية الأفريقية؛ ولجنة الأصدقاء العالمية للتشاور؛ ومؤسسة العمل البحثي للسكان الأصليين وسكان الجزر؛ ومؤسسة خطوة بخطوة؛ ورابطة جنيف لحقوق الإنسان؛ والمجلس الأعلى لقبائل الكري؛ ولجنة العلاقات الخارجية لشعب هودينوسوني؛ ومركز الموارد القانونية للشعوب الأصلية؛ وائتلاف الشعوب والأمم الأصلية؛ ومركز الشعوب الأصلية للتوثيق والبحث والإعلام؛ والرابطة العالمية للسكان الأصليين؛ والمجلس الدولي لمعاهدات الهنود؛ والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية؛ ومجلس الإنويت القطبي؛ ومؤسسة Just Planet؛ ومؤسسة كاباينغ؛ ومؤسسة مالوكا الدولية؛ والمؤتمر الوطني للهنود الأمريكيين؛ وصندوق حقوق الأمريكيين الأصليين؛ ومجلس أمة كري بمنطقة بحيرة أونيون؛ والبرلمان الصامي في النرويج؛ ومنظمة تامينوت؛ ومنظمة تين هينان؛ ومنظمة تي تلانيزكه؛ ومنظمة لنتحد من أجل النهوض بشعب الباتوا؛ ومنظمة الأصوات المنادية بالسلام؛ ومنظمة باروا العالمية؛ وحركة شباب شعب موردوفا.

المرفق الثالث

قائمة الدول والشعوب الأصلية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة التي قدمت ردوداً على الاستبيان

الدول التي قدمت ردوداً

الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأستراليا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والدانمرك، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفنلندا، وكندا، وكولومبيا، والنرويج (بما في ذلك غرينلند)، والولايات المتحدة الأمريكية.

الشعوب الأصلية والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة التي قدمت ردوداً

منظمات ومؤسسات الشعوب الأصلية بمنطقة القطب الشمالي، وشعب بوبي بجزيرة بيوكو، وحملة بروتوكول الشعوب الأصلية، ورابطة مواطني أمة بوتاواتومي، واللجنة القانونية للتنمية الذاتية لشعوب الأنديز الأصلية، ومؤتمر الأمازيغ العالمي، ومركز الموارد القانونية للشعوب الأصلية، والرابطة العالمية للسكان الأصليين، والمجلس الدولي لمعاهدات الهنود، واتحاد شعوب لوماد ميندااناو، والمؤتمر الوطني للهنود الأمريكيين، وصندوق حقوق الأمريكيين الأصليين، ومركز المجتمع العامل في نيبال، وهيئة تنمية مجتمع شيبروك، ورابطة أُمة نافاهو، وابطة تاماينوت، ولجنة حقوق الإنسان بنيوزيلندا، ومركز دراسات الشعوب الأصلية في العالم، وأعضاء آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية.

وقد أتيحت وثائق أخرى شتى، بما فيها قائمة مقارِنة لثلاث ولايات تتعلق تحديداً بالشعوب الأصلية وتقريرٌ عن اجتماع الشعوب الأصلية المفتوح العضوية لمتابعة المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية.